

وزارة التربية والتعليم

قرار وزاري رقم ٣٠٢ لسنة ٢٠٠٧

بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٣٠

بإصدار نموذج عقد التأسيس الابتدائي والنظام الداخلي
للجمعيات التعاونية الاستهلاكية الأساسية بالمدارس والمعاهد
التابعة لوزارة التربية والتعليم ومديرياتها أو التي تخضع لإشرافها

وزير التربية والتعليم

بعد الاطلاع على قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته :
وعلى قانون التعاون الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ :
وعلى القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن مدارس الجمعيات التعاونية التعليمية ،
ولائحته التنفيذية :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١٧ لسنة ١٩٧٨ باعتبار وزير التربية والتعليم
هو الوزير المختص ووزارة التربية والتعليم هي الجهة الإدارية المختصة بالنسبة للجمعيات التعاونية
الطلابية بالمدارس والمعاهد الواقعة تحت إشراف الوزارة :

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٧٨ بشأن النظام الداخلي للجمعيات التعاونية
الطلابية بالمدارس والمعاهد الواقعة تحت إشراف الوزارة :

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٩٢ بشأن التعليم الخاص :

قرار :

(المادة الأولى)

تنشأ بكل مدرسة من المدارس والمعاهد (الرسمية والخاصة بأنواعها)
التابعة لوزارة التربية والتعليم أو مديريات التربية والتعليم بالمحافظات أو التي تخضع لإشرافها
جمعية تعاونية استهلاكية أساسية طلابية .

(المادة الثانية)

تشأ جمعية تعاونية استهلاكية عامة للتعاون الطلابي طبقاً لأحكام المادة (٩) من قانون التعاون الاستهلاكي المشار إليه .

(المادة الثالثة)

يعمل في شأن تأسيس الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الأساسية الطلابية بالمدارس والمعاهد المشار إليها بال المادة الأولى من هذا القرار ، بنموذجي عقد التأسيس والنظام الداخلي المرفقين والنظام الداخلي للجمعيات التعاونية الطلابية بالمدارس والمعاهد الواقعة تحت إشراف الوزارة .

(المادة الرابعة)

تشأ لجنة تنسيق على مستوى الجمهورية من ممثلى الإدارة العامة للتربية الاجتماعية بوزارة التربية والتعليم والاتحاد التعاوني الاستهلاكى المركزى ، وتشأ لجان تنسيق على مستوى المحافظات يمثل فيها توجيه التربية الاجتماعية والتوجيه المائى والإدارى والشئون القانونية بمديرية التربية والتعليم والاتحاد التعاوني الاستهلاكى الإقليمى بالمحافظة أو مكتب الاتحاد المركزى بالمحافظة ، وذلك لتنشيط التعاون الطلابي .

ولهذه اللجان الاستعانة بمن تراه من الخبراء والمتخصصين وتعمل وفقاً لانتصاراتها الواردة بال المادة (٥٧) من هذه اللائحة .

(المادة الخامسة)

تحتخص لجنة التنسيق المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا القرار بما يأتى :

- ١ - تقديم المشورة الفنية والتعاونية فيما يرد إليها من الجمعيات التعاونية الطلابية بشأن هذا النظام .
- ٢ - اقتراح السياسة العامة للتعاون الطلابي والعمل على نشر الثقة التعاونية بين صفوف الطلاب .
- ٣ - إعداد القيادات التعاونية الوعية المؤمنة بالتعاون .

- ٤ - تشجيع البحوث والدراسات المتخصصة في مجال التعاون ووضع البيانات والمعلومات واستخلاص النتائج منها ، وإصدار النشرات والكتيبات الازمة لنشر كل ما يتصل بالنشاط التعاوني الطلابي .
- ٥ - التنسيق بين النشاط التعاوني الطلابي وسائر أوجه النشاط التعاوني الأخرى .
- ٦ - العمل على تدريب الطلاب والمسئولين عن التعاون الطلابي لتزويدهم بالخبرات الفنية والإدارية والمالية .
- ٧ - مراقبة انتظام حسن سير العمل بالجمعيات التعاونية الطلابية .
- ٨ - النظر في تعديل مخصصات البدلات ونسب المكافآت وكذلك اقتراح اللوائح المالية والإدارية المنظمة للعمل بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية الأساسية الطلابية ، وذلك بالتنسيق مع الاتحاد التعاوني الاستهلاكي المركزي .
- ٩ - المشاركة في ترشيح القيادات التعاونية « طلاباً ومسرفي » في حضور الأنشطة التدريبية التعاونية المختلفة .
- ١٠ - اقتراح وتشجيع بعض المشروعات الإنتاجية لبعض المجالات في مدارس التعليم الفني .

(المادة السادسة)

تكون إدارات الشئون القانونية بالمديريات التعليمية هي الجهة المختصة بإجراءات تسجيل الجمعيات التعاونية الطلابية وتسجيل أي تعديل لأنظمتها الداخلية أو انفصالها .

(المادة السابعة)

لا يجوز لإدارة المدرسة استغلال أموال الجمعية التعاونية الاستهلاكية الأساسية الطلابية المنشأة بها إلا فيما يخدم أغراض الجمعية وطبقاً لما جاء بالقانون واللوائح المنظمة لذلك .

(المادة الثامنة)

تعتبر أموال الجمعية التعاونية الاستهلاكية الأساسية الطلابية في حكم الأموال العامة وتعتبر أوراقها ومستنداتها وسجلاتها ودفاترها وأختامها في حكم الأوراق والمستندات والسجلات والدفاتر والأختام الرسمية وت تخضع لمتابعة التوجيه المالي والإداري لكل مديرية أو إدارة تعليمية وديوان عام الوزارة .

ويطبق نص المادة (٩٣) من قانون التعاون الاستهلاكي المشار إليه على كل من يخالف أحكام هذا النظام .

(المادة التاسعة)

يكون مدير المدرسة أو المعهد المشار إليهما بالاشتراك مع ناظر المدرسة مسئولين مسئولية تضامنية عن بيع أي من احتياجات الطلاب خارج نشاط الجمعية التعاونية الطلابية بالمدرسة أو المعهد .

(المادة العاشرة)

مع عدم الإخلال بال اختصاصات المقررة قانوناً للاتحادات التعاونية الاستهلاكية تعتبر أجهزة التربية الاجتماعية والتوجيه المالي بكل مديرية تعليمية والإدارة العامة للتربية الاجتماعية والتوجيه المالي بالوزارة مسئولين عن متابعة تنفيذ هذه اللائحة وبحث المعوقات والمشكلات التي تواجهها وتفسير أحكامها وتوضيحها بالتنسيق بينهما .

(المادة الحادية عشرة)

يلغى القرار الوزاري رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه ، كما يلغى كل ما يخالف هذا القرار أو يتعارض مع أحكامه .

(المادة الثانية عشرة)

ينشر هذا القرار بجريدة الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي ل تاريخ نشره .

وزير التربية والتعليم

دكتور / يسري صابر حسين الجمل

نموذج عقد تأسيس جمعية تعاونية استهلاكية أساسية طلابية

للجمعية التعاونية الطلابية لمدرسة / معهد :

ومقرها نطاق مديرية التربية والتعليم بمحافظة :

(مركز / قسم) :

المحلية برقم :

بتاريخ :

محضر اجتماع هيئة المؤسسين لانتخاب أعضاء اللجنة المؤقتة

الجمعية التعاونية الطلابية لطلاب مدرسة / معهد :

ومقرها مدرسة / معهد : (مركز / قسم) محافظة

جدول الأعمال :

١ - النظر في تأسيس جمعية تعاونية استهلاكية أساسية طلابية لطلاب

مدرسة / معهد

٢ - انتخاب لجنة مؤقتة لتنوب عن هيئة المؤسسين في إتمام إجراءات تسجيل الجمعية :

إنه في يوم / / ٢٠٠٢ في تمام الساعة يقرر ..

اجتماع السادة مؤسسو الجمعية التالية أسماؤهم بحضور السيد الأستاذ /

(الإخصائي الاجتماعي المختص)

- ٣	- ٢	- ١
-----	-----	-----

- ٦	- ٥	- ٤
-----	-----	-----

- ٩	- ٨	- ٧
-----	-----	-----

- ١٢	- ١١	- ١٠
------	------	------

- ١٥	- ١٤	- ١٣
------	------	------

- ١٨	- ١٧	- ١٦
------	------	------

- ٢١	- ٢٠	- ١٩
------	------	------

- ٢٤	- ٢٣	- ٢٢
------	------	------

- ٢٧	- ٢٦	- ٢٥
------	------	------

- ٣٠	- ٢٩	- ٢٨
------	------	------

- ٣٣	- ٣٢	- ٣١
- ٣٦	- ٣٥	- ٣٤
- ٣٩	- ٣٨	- ٣٧
- ٤٢	- ٤١	- ٤٠
- ٤٥	- ٤٤	- ٤٣
- ٤٨	- ٤٧	- ٤٦
	- ٥٠	- ٤٩

وتم اختيار الطالبين : و و
لماحظى التصويت وبدء النظر في جدول الأعمال المعروض
وذلك بحضور السيد (مدير / ناظر) المدرسة / المعهد :

(القرارات)

١ - وافق جميع الأعضاء الحاضرين بعد الاطلاع على قانون التعاون الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ ، وبعد مناقشة النظام الداخلي للمجتمعية على تأسيس جمعية تعاونية استهلاكية أساسية طلابية بمدرسة / معهد :

٢ - أجريت عملية انتخاب أعضاء اللجنة المؤقتة بالاقتراع السري ، وأسفرت عن انتخاب الطلبة للجنة ثلاثة مؤقتة على النحو الآتي :

(أ) رئيس مؤقت .

(ب) أمين صندوق مؤقت .

(ج) سكرتير مؤقت .

وذلك لتنوب عن هيئة الموسسين في إتمام إجراءات تسجيل الجمعية مع إقرار النظام الداخلي طبقاً لقانون التعاون الاستهلاكي المشار إليه .

وبانتهاء النظر في جدول الأعمال - أقفل المحضر على ذلك حيث كانت الساعة

رئيس اللجنة

ملاحظا التصويت

- ١

- ٢

مدير المدرسة / المعهد

خاتم الجمهورية

توقيعات المؤسسين

رقم	الاسم	رقم التوقيع	الاسم	التوقيع	الرقم
١		٢			
٣		٤			
٥		٦			
٧		٨			
٩		٩			
١١		١٢			
١٣		١٤			
١٥		١٦			
١٧		١٨			
١٩		٢٠			
٢١		٢٢			
٢٢		٢٤			
٢٥		٢٦			
٢٧		٢٨			
٢٩		٣٠			
٣١		٣٢			
٣٣		٣٤			
٣٥		٣٦			
٣٧		٣٨			
٣٩		٤٠			
٤١		٤٢			
٤٣		٤٤			
٤٥		٤٦			
٤٧		٤٨			
٤٩		٥٠			

نوفق على محضر اجتماع هيئة المؤسسين ، وبحال الموضوع إلى إدارة الشئون القانونية
بمديرية التربية والتعليم برجا ، اتخاذ اللازم نحو تسجيل الجمعية .

رئيس اللجنة

يعتمد

مدير المدرسة / المعهد

نموذج النظام الداخلي لجمعية تعاونية استهلاكية أساسية طلابية

الباب الأول

« اسم الجمعية - مقرها - منطقة عملها - مدتها »

مادة ١ - تسمى الجمعية (الجمعية التعاونية الاستهلاكية الأساسية الطلابية :

طلبة^(١)).

مادة ٢ - مقر الجمعية).

منطقة عملها^(٢)).

مادة ٣ - مدة الجمعية غير محددة ، تبدأ من تاريخ تسجيلها بسجلات الشئون القانونية

بمديرية التربية والتعليم التابع لها المدرسة أو المعهد ، وعليها إخطار المدرسة أو المعهد

برقم وتاريخ التسجيل ، ويقع باطلاق كل نشاط يباشره طالبو التأسيس باسم الجمعية

قبل هذا التسجيل .

(١) تشمل كلمة طلبة الطلاب والطالبات بمدارس ومعاهد التعليم قبل الجامعي .

(٢) يشار إلى الحي أو القسم أو القرية التي تقع بها المدرسة أو المعهد ويريد أن يقتضي سبب أن يتند
نشاط الجمعية داخلها .

الباب الثاني

«أهداف الجمعية - طرق معاملة غير الأعضاء»

مادة ٤ - أهداف الجمعية :

تهدف الجمعية إلى :

- ١ - تنمية الوعي الديمقراطي لدى الطلاب تمهيداً لمارسة الديمقراطية السياسية فيما بعد .
- ٢ - تنمية فكر وثقافة المدرسة كوحدة منتجة ومدرة للدخل .
- ٣ - نشر الوعي التعاوني بين الطلاب .
- ٤ - إكساب خبرات ومهارات جديدة عن طريق الممارسة العملية .
- ٥ - تدريب الطلاب على الإدارة الذاتية وتعويذهم الاعتماد على أنفسهم في كافة ما تتطلبه احتياجاتهم داخل نطاق المدرسة أو المعهد وخارجها سواء كانت هذه الاحتياجات مادية أو اجتماعية .
- ٦ - العمل على تحسين أحوال الطلاب اقتصادياً واجتماعياً في ظل مبادئ وقيم التعاون .

وللحجية تحقيقاً لهذه الأهداف مباشرة ما يأتي :

- ١ - تمويل إنتاج السلع والخدمات للطلاب وغيرهم وتسويق ما تنتجه المدرسة من خلال «مشروع المدرسة كوحدة منتجة ومدرة للدخل» .
- ٢ - شراء، لوازم أعضاء الجمعية وطلبة المدرسة أو المعهد بالجملة وبيعها للأعضاء بالتجزئة .
- ٣ - شراء الملابس والأدوات الرياضية والموسيقية والدراجات وغيرها بالجملة وبيعها للأعضاء بالتجزئة .
- ٤ - توفير خدمة التصوير والطبع للأعضاء بأسعار رمزية .
- ٥ - تمكن الطلبة الأعضاء من قضاء أيام راحتهم الأسبوعية وأيام الأعياد والمناسبات الرسمية أو الإجازات في رحلات سياحية داخل المدينة أو داخل الجمهورية نظير اشتراكات مناسبة .
- ٦ - القيام بتنظيم المعسكرات والأندية الصيفية التعاونية للأعضاء على أن يصدر بذلك توجيه من خلال لجنة التنسيق .
- ٧ - تشجيع أسر الأعضاء على المساهمة بإنتاج ويات البيوت، في المعارض التي تقيمها الجمعية .

مادة ٥ - يجوز للجمعية أن تقبل الودائع من الأعضاء لاستخدامها في الأغراض المنشأة لأجلها ولأجل لا يتجاوز موعد استحقاقها .

مادة ٦ - لا يجوز للجمعية أن تبيع بالأجل لأعضائها أو لغيرهم .

مادة ٧ - تتعامل الجمعية مع أعضائها بصفة أصلية ، ومع ذلك يجوز لها أن تتعامل مع الغير فيما فاض عن حاجة الأعضاء وفقاً لما يقرره مجلس الإدارة .

الباب الثالث

«أموال الجمعية - مسؤولية أعضائها»

مادة ٨ - تتكون أموال الجمعية من :

١ - رأس المال ويكون من أسهم غير محددة العدد يكتتب بها الأعضاء وقيمة كل منها خمسة وعشرون قرشاً على أن يكتتب كل عضو بأربعة أسهم على الأقل .

٢ - الأموال الاحتياطية المكونة وفقاً للمادتين (٦١) و(٦٢) من قانون التعاون الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥

٣ - الإعانات التي قد تمنحها الإدارة العامة للتربية الاجتماعية بوزارة التربية والتعليم ومجالس الآباء والاتحادات الطلابية من بند النشاط وغيرها - وقد بلغ رأس مال التأسيس المكتتب به من المؤسسين سهماً وقيمتها جنيههاً أودعت (بنك / مكتب بريد) بإيصال رقم بتاريخ / / ٢٠٠٠

مادة ٩ - الأسهم اسمية وغير قابلة للتجزئة ، ولا يجوز الحجز على أسهم رأس المال إلا وفاء لستحققات الجمعية قبل العضو .

مادة ١٠ - إصدار الأسهم غير محدد بعدد ، ويصدر مجلس الإدارة الأسهم بموجب طلبات تقدم إليه سواء من الأعضاء الجدد أو الموجودين من قبل ، ولا يجوز إصدار أسهم بقيمة تغاير القيمة المنصوص عليها في هذا النظام .

مادة ١١ - لا يجوز تعليق الدخول في الجمعية على الاكتتاب في أكثر من أربعة أسهم ، وتتمتع الجمعية التعاونية الاستهلاكية الأساسية الطلابية بجميع الإعفاءات والمزايا المنصوص عليها في المادتين (٣٠) ، (٩١) من قانون التعاون الاستهلاكي المشار إليه .

مادة ١٢ - مسؤولية أعضاء الجمعية عن التزاماتها محدودة بقيمة ما لكل منهم من أسهم .

الباب الرابع

«شروط العضوية والانسحاب والتنازل والفصل»

مادة ١٣ - باب العضوية في الجمعية مفتوح لجميع طلاب المدرسة أو المعهد بالشروط الآتية :

- ١ - أن يكون طالبًا مقيداً في المدرسة أو المعهد .
- ٢ - أن يقبل كتابة نظام الجمعية وأن يقوم بالاكتتاب في الحد الأدنى المقرر لعدد الأسهم ، وأداء قيمتها بالكامل ، ويبين في الطلب (اسم الطالب وسنّه وصفه الدراسي ومحل إقامته) ويجب أن يبت فيه خلال شهر من تاريخ تقديمها - ويعتبر الطلب مقبولاً بمضي شهر على تاريخ تقديمها دون البت فيه . ولمن ترفض عضويته التظلم إلى مدير المدرسة أو المعهد .

مادة ١٤ - تزول صفة العضوية في الحالات الآتية :

- ١ - تنازل العضو عن أسهمه كلها لأخر .
- ٢ - انسحاب العضو .
- ٣ - إذا تخرج من المدرسة أو المعهد أو فصل منها أو انقطعت صلته بها لأى سبب آخر .
- ٤ - الوفاة .
- ٥ - الفصل من الجمعية إذا أتى عملاً يضر بها ضرراً جسيماً مادياً أو أدبياً .

ويثبت زوال العضوية في الحالات المنصوص عليها في البنود (١) و(٢) و(٣) و(٤) من هذه المادة ، بقرار من مجلس إدارة الجمعية ، أما بالنسبة للحالة الأخيرة فيجب أن يصدر الاقتراح من أمين الجمعية والإخصائى الاجتماعى ومدير المدرسة أو المعهد ويعرض ذلك فى أول اجتماع للجمعية العمومية لتقرير فصل العضو بعد سماع دفاعه .

مادة ١٥ - للعضو أن يتنازل عن أسهمه كلها أو بعضها لطالب آخر بالمدرسة أو المعهد سواء كان عضواً في الجمعية أو ليس عضواً فيها ، ويجب إخطار مجلس الإدارة بهذا التنازل ولا يتم إلا بموافقته ، فإذا وافق المجلس على التنازل إلى الطالب غير العضو في الجمعية ترتب على ذلك عضوية هذا الأخير بها .

مادة ١٦ - ينسحب العضو من الجمعية بطلب انسحاب يقدم لمجلس الإدارة قبل نهاية السنة المالية ثلاثة أشهر على الأقل ... وعلى مجلس الإدارة أن يبت في الطلب خلال شهر واحد من تاريخ تقديمه وإلا اعتبر مقبولة .

مادة ١٧ - للعضو الذي يتقرر زوال صفة عضويته الحق في استرداد قيمة أسهمه ، وسترد قيمة هذه الأسهم بنسبة مال الجمعية الموجود في ختام السنة المالية الجارية طبقاً للحساب الختامي المصدق عليه من الجمعية العمومية وبعد خصم ما قد يكون على العضو من دين للجمعية .

ولا يدخل في تقدير مال الجمعية المال الاحتياطي ولا الديون المعدومة ولا الديون المشكوك في تحصيلها .

وعلى الجمعية صرف المبلغ الواجب الأداء خلال ستة أشهر من التصديق على الحساب الختامي السنوي من الجمعية العمومية وذلك لدفع قيمة هذه الأسهم ، ولا تدفع الجمعية للعضو أزيد من المبلغ الذي دفعه .

الباب الخامس

« مجلس الإدارة »

مادة ١٨ - يدير الجمعية مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء، من الطلاب ، الطالبات ينتخبون بالاقتراع السريع من خلال الجمعيات العمومية الفرعية ، وذلك مع مراعاة ما يأتي :

١ - بالنسبة لمدارس المرحلة الإعدادية والثانوية وما في مستواها ، يجب أن يشتمل الانتخاب جميع الصفوف .

٢ - بالنسبة للمدارس الإعدادية الثانوية يمثل مجلس إدارتها ثلاثة من الصفوف الإعدادي وستة من الصفوف الثانوية .

٣ - بالنسبة لمدارس المرحلة الابتدائية من التعليم الأساسي ينتخبون من بين أعضاء الجمعية من الصف الرابع والخامس والسادس .

٤ - بالنسبة للمدارس متعددة المراحل مثل مجلس إدارتها عضوان من المرحلة الابتدائية وثلاثة أعضاء من المرحلة الإعدادية وأربعة أعضاء من المرحلة الثانوية

٥ - أن يضم مجلس الإدارة عضوين من بين أعضاء كل من الصف الأول والثاني والثالث والرابع وعضو واحد من أعضاء الصف الخامس وذلك نسبة إلى المدارس ذات الخمسة صفوف (التعليم الفني) .

وتعلن نتائج انتخاب من يمثل الصفوف على الجمعية العمومية لاعتمادها وإثباتها في محضر اجتماعاتها .

ومدة العضوية في مجلس الإدارة سنة واحدة ، وتتجدد انتخاب الأعضاء سنويًا ، ويجوز انتخاب الأعضاء السابقين .

وعلى مجلس الإدارة أن ينتخب في أول اجتماع له رئيساً لمجلس ونائباً للرئيس بحل محله في حالة غيابه .

مادة ١٩ - إذا زالت العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة في الفترة بين جمعية عمومية سنوية وأخرى فعلى المجلس أن يشغلها بن حصلوا على أعلى الأصوات التالية لمن سبق انتخابهم من ذات الصف ، ويستمر هؤلاء الأعضاء في عضوية المجلس بصفة مؤقتة حتى تنعقد الجمعية العمومية السنوية وتقوم بالتصديق على الانتخاب النهائي وفي حالة فوز المجلس بالتزكية ونحوه صفة عضوية المجلس عن أحد عدم يتم انتخاب آخر بحل محله لذات الصف في أقرب جمعية عمومية .

وتسقط عضوية مجلس الإدارة عن العضو الذي يتخلف أربع جلسات متتالية بغير عذر يقبله المجلس بشرط التنبيه عليه قبل الجلسة الرابعة بخطاب موصى عليه بعلم الوصول أو بتسليمه الخطاب وتوقيعه على نسخة منه .

ويجوز لمدير المدرسة أو المعهد اقتراح دعوة الجمعية العمومية الطارئة للنظر في إسقاط العضوية عن أحد أعضاء الإدارة إذا أتى عملاً من الأعمال المنصوص عليها في المادة (٧٠) من قانون التعاون الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥

ويشغل المقدّم الحالى في هاتين الحالتين بالتطبيق لأحكام الفقرة السابقة .

ويجب في جميع الأحوال تحقيق دفاع العضو كتابة بمعرفة الشئون القانونية، بالإدارة التعليمية

قبل إصدار أي قرار في شأنه .

ويجوز لمدير المدرسة أو المعهد وقف العضو لحين الانتهاء من التحقيق على ألا يتجاوز

ذلك شهراً واحداً فإذا تجاوز الوقف هذه المدة ردت إليه عضويته بالمجلس .

مادة ٤٠ - يمثل رئيس مجلس الإدارة الجمعية أمام القضاء، وفي مواجهة الغير ،

وله أن يستعين بإدارة الشئون القانونية في المديرية فيما يتعلق بحالات التناقض .

مادة ٤١ - ينتخب مجلس الإدارة سنوياً في أول اجتماع من بين أعضائه سكرتيراً للجمعية ،

يختص بالأعمال الآتية :

١ - إعداد الدعوة لاجتماعات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة وتحرير محاضر

تلك الاجتماعات والتوجيه إليها منه مع الرئيس .

٢ - تحرير جميع المراسلات الخاصة بالجمعية واستلام المكاتب الواردة لها .

٣ - مراقبة ومتابعة كل ما يتطلبه مجلس الإدارة فيما يختص بأعمال السكرتارية .

٤ - إمساك السجلات والدفاتر الإدارية « دفتر محاضر الجلسات ودفتر العضوية » .

مادة ٤٢ - يختص مجلس الإدارة بإدارة شئون الجمعية ويتولى جميع الأعمال

التي تخرج عن اختصاص الجمعية العمومية الواردة بقانون التعون الاستهلاكي

الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ أو اختصاص أمين الجمعية الوارد بهذا النظام .

مجلس الإدارة الحق في استخدام من يراه من أشخاص لازمين للعمل بالجمعية بكافية شهرية

خلال مدة عمل الجمعية ، وذلك بعد موافقة الاتحاد التعاوني الاستهلاكي لإقليمي .

ويعين مجلس الإدارة في أول اجتماع له بعد الجمعية العمومية السنوية أعضاء اللجان الفنية

ويصفه خاصة :

١ - لجنة الإعلام .

٢ - لجنة الدعاية والإعلان .

٣ - لجنة المشتريات .

٤ - لجنة المبيعات .

٥ - لجنة المشروعات النوعية والخدمات الاجتماعية .

ولمجلس الإدارة تكون لجان لأغراض أخرى متى وجد ضرورة لذلك ، وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء أو أكثر على أن تكون اللجنة فردية العدد ، ويكون أحدهم على الأقل عضواً بمجلس الإدارة والأعضاء الآخرون من بين أعضاء الجمعية العمومية ، يتعرض قرارات هذه اللجان على مجلس الإدارة لاعتمادها .

(ولا يجوز سحب أية مبالغ من حساب الجمعية بالبنك أو مكتب البريد إلا بتوقيع عضوين من مجلس الإدارة يختارهما المجلس ، وذلك في أول اجتماع له مع توقيع أمين الجمعية).

مادة ٢٣ - ينعقد مجلس الإدارة في مقر الجمعية بصفة دورية مرة في الشهر على الأقل أو بناء على دعوة الرئيس وموافقة أمين الجمعية والإخصائى الاجتماعى المختص كلما كانت هناك ضرورة لانعقاده ، ويبحث المجلس في اجتماعه الشهري على الأخص ما يأتي :

١ - ملخص حسابات الجمعية وتقرير المراجع الداخلي .

٢ - جرد الخزينة والسلفة المستديمة ومطابقتها بالدفاتر .

٣ - إقامة الدفاتر الحسابية .

٤ - حركة المبيعات والمشتريات .

٥ - أعمال اللجان المتباقة عن المجلس .

٦ - مدى تنفيذ تدريب الطلاب على التعاونيات .

ولا يكون انعقاد مجلس الإدارة صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائه ، وتصدر قراراته بموافقة الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء الحاضرين ، فإذا تساوت الأصوات رجع الجانب الذي منه الرئيس ، ولا يجوز انعقاد المجلس خارج نطاق المدرسة ، ولمدير المدرسة حضور جلسات مجلس الإدارة والاشتراك في مناقشات دون أن يكون له حق التصويت .

ويجب إثبات محضر الجلسة وقراراتها بدفع محاضر الجلسات في نهاية كل جلسة مبيناً به أسماء أعضاء المجلس الحاضرين والقرارات الصادرة والأصوات التي حازها كل قرار ، ويقع عليها كل من رئيس الجلسة وأمين الجمعية .

ويجب تبليغ صور محاضر جلسات مجلس الإدارة إلى توجيه التربية لاجتماعية والاتحاد التعاوني الاستهلاكي المختص خلال سبعة أيام من تاريخ الانعقاد ، ويقع جميع الأعضاء الحاضرين على المحضر السابق عند التصديق عليه في الجلسة التالية

مادة ٢٤ - بعض مجلس الإدارة مع أمين الجمعية خلال شهرين من انتهاء لسنة المالية حسابات الجمعية بعد عمل جرد فعلى لبيان الجمعية موجوداتها وتقدير قيمتها حسب حالتها وقت الجرد ، على أن تشمل :

- ١ - الحسابات الختامية .
- ٢ - الميزانية العمومية .

وتعرض الحسابات الختامية والميزانية العمومية مشفوعين بالمستندات المثبتة لها على الاتحاد التعاوني الاستهلاكي المختص لمراجعتها واعتمادها بعد انتهاء لسنة المالية بشهرين على الأكثر ، وعلى التوجيه المالي والإداري بالإدارة التعليمية فحص الحسابات الختامية والميزانية وإعداد تقريره عنها طبقاً لنصوص المواد (٥٠) ، (٧٦) ، (٧٧) من قانون التعاون الاستهلاكي رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥

ويعرض الحساب الختامي وحساب الأرباح والخسائر وتقارير كل من مجلس الإدارة والاتحاد التعاوني الاستهلاكي المختص والتوجيه المالي والإداري بالإدارة التعليمية بقرار الجمعية لمدة ثمانية أيام على الأقل قبل انعقاد الجمعية العمومية ولكل عضو حق الاطلاع عليها .

مادة ٢٥ - يجوز منح كل أو بعض أعضاء مجلس الإدارة مكافآت بقرار من الجمعية العمومية على لا يزيد مجموع المكافآت على (١٠٪) من صافي الربح ، بعد أقصى خمسون جنيهًا للعضو ، ويراعى في توزيع هذه المكافآت مدى تنفيذ الخطة السنوية لسنة المالية التي يتم التوزيع عنها ومدى المواظبة على حضور اجتماعات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة ويجوز للجنة التنسيق تعديل الحد الأقصى المشار إليه .

مادة ٢٦ - يسقط حق عضو مجلس الإدارة في المكافآت في الأحوال الآتية :

- ١ - إذا لم يحضر نصف عدد جلسات المجلس خلال السنة المالية ولو كان تخلفه بعذر مقبول .
- ٢ - إذا تخلف بغير عذر مقبول عن اجتماع الجمعية العمومية السنوية أو نصف عدد اجتماعات الجمعية العمومية الطارئة أو الاستثنائية التي تعقد خلال سنة .
- ٣ - إذا استقال من عضوية المجلس قبل بداية النصف الثاني من السنة المالية .

مادة (٢٧) :

- ١ - يمنح كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان بدل حضور جلسات مقداره خمسون قرشاً عن كل جلسة بحد أقصى جلستان شهرياً .
- ٢ - ولأعضاء مجلس الإدارة استرداد مصاريف الانتقال الفعليه التي يتكبدها في تصريف شئون الجمعية .

الباب السادس

« أمين الجمعية - الإخصائى الاجتماعى - المراجع الداخلى »

- مادة ٢٨ - تعمل الجمعية تحت الإشراف العام لمدير المدرسة وإشراف، ورقابة أمين الجمعية يعينه المدير سنوياً من بين المدرسين ذوى الدراسة والخبرة . ويكون مسؤولاً أمامه عن انتظام أعمال الجمعية وعن نشاطها فى خدمة الطلاب اقتصادياً ، ويكون الإخصائى الاجتماعى مسؤولاً اجتماعياً ويكون كل من أمين الجمعية والإخصائى الاجتماعى مسؤولاً عن حسن سير العمل بالجمعية .

مادة ٢٩ - يصرف من جملة حصيلة المبيعات النسب الآتية :

- ١ - (١١٪) مناصفة بين كل من مدير المدرسة والإخصائى الاجتماعى على المختص .
- ٢ - (٧٠٪) لأمين الجمعية .
- ٣ - (٣٠٪) مناصفة بين موجه التربية الاجتماعية و موجه المالى والإدارى التى تقع الجمعية ضمن اختصاصهما .

مادة ٣٠ - يباشر أمين الجمعية من خلال مجلس إدارة الجمعية الأعمال الآتية :

- ١ - حضور اجتماعات مجلس الإدارة لتوجيه الطلاب ، وله حق الاعتراض على القرارات التي يرى فيها مساساً مباشراً أو غير مباشراً، التعاون وأهداف الجمعية أو نظم المدرسة ، وعليه رفع الأمر إلى مدير المدرسة لكي يبت فيه على وجه الاستعجال قبل تنفيذ القرار .
- ٢ - التوقيع على مستندات الصرف والشيكات مع مندوبي مجلس الإدارة .
- ٣ - تمثيل الجمعية في الأحوال التي تقتضي ذلك بموافقة مدير المدرسة أو المعهد على أن يعرض الموضوع في أول اجتماع لمجلس الإدارة .
- ٤ - دفع أجور ومكافآت من يرى ضرورة قيامهم بأعمال يتطلبها العمل بالجمعية من العاملين بالمدرسة في غير أوقات العمل الرسمية ، ويجوز الاستعانة بعمال غير دائمين من خارج المدرسة طول الوقت إذا لزم الأمر بعد موافقة مجلس إدارة الجمعية واعتماد مدير المدرسة فيما لا يزيد على ستة أشهر متتالية بعد موافقة الاتحاد التعاوني الاستهلاكي الإقليمي على أن تتوافق في الجميع الشروط الصحية والأمانة وتقديم صورة من مستنداته الشخصية .
- ٥ - الاحتفاظ بكافة الأوراق والسجلات التي لها صفة مالية .
- ٦ - إقامة الأعمال الحسابية وانتظام القيد في دفاترها يوماً بيوم ، وعليه أن يقدمها في أي وقت إلى المراجع الداخلي الذي تعينه الجمعية العمومية للجمعية .
- ٧ - وضع الحساب الختامي بالجمعية ، ويشترك معه في ذلك مجلس الإدارة من يختارهم من هيئة التدريس والطلاب ، كما يتولى الإشراف الدقيق على توزيع الفائض طبقاً لبنوده المختلفة وتوزيع العائد ومكافآت رأس المال على أعضاء الجمعية بعد التصديق على الحساب الختامي من الجمعية العمومية .
- ٨ - وعلى كل من أمين الجمعية والإخصائي الاجتماعي المختص بتقديم تقارير ربع سنوية عن أعمال الجمعية إلى مدير المدرسة أو المعهد وما اتخذه من إجراءات أو تصرفات في حدود سلطتهما بأوجه النشاط وفق الخطة المعتمدة .
- ٩ - وعلى مجلس الإدارة أن يحدد مبلغاً يتناسب مع حجم نشاط الجمعية كستانة مستدية للصرف منها على أنشطة الجمعية بكلفة أنواعها ، ويتم استعراضها للأباؤل ، ويعتمد قرار المجلس من مدير المدرسة .

مادة ٣١ - يباشر الإخصائى الاجتماعى المسئول عن الجانب الاجتماعى فى نشاط الجمعية الأعمال الآتية :

١ - تمثيل الجمعية فى البنيان التعاونى على جميع مستوياته .

٢ - نشر الثقافة التعاونية بمختلف الوسائل بكافة الإمكانيات .

٣ - المشاركة فى جميع الاجتماعات (جمعية عمومية - مجلس الإدارة - اللجان) وحضورها تدريجياً للطلاب على الإدارة الذاتية فى إطار الديمقراطية .

٤ - الإشراف على إجراء الانتخابات وتنظيمها لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة بحيث تتم بصورة جديدة ودقيقة .

٥ - الإشراف على انتظام التسجيل ودقته بالنسبة لجميع أعمال جلسات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة واللجان وسجل العضوية .

٦ - إعداد البرامج وال الحالات التي يصرف عليها من مخصص الخدمات الاجتماعية والإشراف على إجراء البحوث التي تحتاج إليها الجمعية فى هذا الصدد .

٧ - تنظيم تدريب الأعضاء على أعمال التعاون والتعریف بمبادئه وأهدافه والعمل على تحويلها إلى سلوك من خلال ممارسات الأعضاء ونشاطهم اليومي فى أعمال الجمعية .

٨ - الاشتراك مع أمين الجمعية فى إعداد التقارير الخاصة بالجمعية .

مادة ٣٢ - يتولى التوجيه المالى والإدارى بواسطة أجهزته الرقابية والتوجيه والمتابعة على النواحي المالية بالجمعية ، على الوجه الآتى :

١ - متابعة ومراجعة العمليات الحسابية بالدفاتر والأوراق المالية والمستندات .

٢ - مراجعة مستندات الصرف وسلامتها .

٣ - إقامة العمليات الحسابية فى نهاية العام .

٤ - مطابقة عهد الجمعية على سجل العهدة .

ماده ٣٣ - تعين الجمعية العمومية بالاتفاق مع مدير المدرسة مراجع داخلى لحسابات الجمعية ، يكون مسئولاً عن مراجعة الدفاتر والحسابات مراجعة مستمرة ومراقبة انتظام القيد بالدفاتر وجريدة بضائع الجمعية فى أي وقت وينجح نظير ذلك مكافأة مالية مقدارها عشرة جنيهات عن دورة المراجعة الشهرية خلال فترة عمل الجمعية على أن يقدم المراجع إلى مجلس الإدارة تقريراً يتضمن نتيجة المتابعة .

ماده ٣٤ - إذا رأى مجلس الإدارة أو التوجيه المالى والإدارى أو توجيه التربية الاجتماعية أن هناك إخلاءً وقع من أمين الجمعية أو الإخصائى الاجتماعى المعنى ، فعله أن يرفع الأمر مشفوعاً بوجهة نظره إلى مدير المدرسة لتقرير ما يراه .

الباب السابع

« مراجعة الحسابات »

ماده ٣٥ - يقوم الاتحاد التعاونى الاستهلاكى المركزى أو الاتحاد التعاونى الإقليمى بمراجعة حسابات الجمعية عن طريق أجهزته الفنية أو من يختاره من المحاسبين النقابيين فى حالة عدم كفاية أجهزته الفنية وفقاً للمادة (٧٦) من قانون التعاون الاستهلاكى الصادر بالقانون رقم ١٩٧٥ لسنة ١٩٧٥ ، على أن تتم مراجعة الحسابات بمقر الجمعية مرة فى السنة على الأقل ، وتشمل المراجعة فحص دفاتر الجمعية ومستنداتها وحساباتها وجريدة خزانتها ومخازنها والتتوقيع على الحسابات الختامية بعد التأكيد من صحتها .

ماده ٣٦ - يضع الاتحاد التعاونى الاستهلاكى تقرير المراجعة متضمناً حالة الجمعية ، ويرسل نسخة من الحسابات الختامية والميزانية ومشروع توزيع الفائض بعد التأشير عليها بما يفيد إقامة المراجعة ومشفوعة بتقرير المراجعة إلى كل من توجيه التربية الاجتماعية والتوجيه المالى والإدارى بالإدارة التعليمية التى تتبعها المدرسة ونسخة ثالثة إلى الجمعية ، وذلك خلال شهر على الأكثر من تاريخ ورودها إليه .

وعلى التوجيه المالي والإداري بكل إدارة تعليمية إعداد تقريره وإرساله للجمعية خلال أسبوعين من تاريخ ورود الحسابات الختامية والميزانية العمومية وتقرير المراجعة المرسل إليه من الاتحاد التعاوني الاستهلاكي المختص .

ويجب على مجلس إدارة الجمعية تنفيذ الملاحظات التي يتضمنها تقرير المراجعة وتقرير التوجيه المالي والإداري ، وإعادة تصويب الحسابات الختامية والميزانية ومشروع توزيع الفائض وفقاً لها وعرضها على الجمعية العمومية بعد إجراء التعديلات الازمة .

الباب الثامن

الجمعية العمومية

مادة ٣٧ - الجمعية العمومية هي السلطة العليا في الجمعية وتألف من جميع الأعضاء ، ويكون لكل عضو صوت واحد مهما كان عدد الأسهم التي يمتلكها ويجب على الأعضاء حضور الجمعية العمومية بأنفسهم .

مادة ٣٨ - تقوم اللجنة الثلاثية المفوضة بإجراءات تسجيل الجمعية بدعاوة الجمعية العمومية الأولى للانعقاد خلال ثلاثة أيام من تاريخ تسجيل النظام الداخلي للجمعية للنظر في المسائل الآتية :

- ١ - اعتماد مصاريف التأسيس .
- ٢ - التصديق على قبول الأعضاء المكتتبين بعد توقيع عقد التأسيس .
- ٣ - مناقشة خطة العمل السنوية التي تضعها اللجنة الثلاثية واعتمادها .
- ٤ - انتخاب مجلس الإدارة الأول .

ولا يعتبر الاجتماع أو القرارات صحيحة إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها ، فإذا لم يكتمل هذا النصاب في الموعد المحدد جاز انعقاد الجمعية بعد انقضاء ساعة بحضور (٢٥٪) من الأعضاء على الأقل وتصدر قرارات الجمعية العمومية في هذه الحالة بموافقة الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء الحاضرين فإذا تساوت الأصوات اعتبر الأمر المعروض مرفوضاً .

ماده ٣٩ - يوجه مجلس الإدارة الدعوة إلى الجمعية العمومية السنوية والطارئة والاستثنائية ، ويجب أن يصدر الإعلان قبل موعد الانعقاد بعشرة أيام على الأقل ، ويجب أن يبين بالإعلان مكان وزمان الاجتماع وجدول الأعمال ، ويتم نشر الإعلان بلوحة الإعلانات بالمدرسة ، ويظل كذلك حتى تاريخ اجتماع الجمعية العمومية كما يذاع عنه في حابور الصباح وفي الفصول .

ماده ٤٠ - يجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية السنوية للانعقاد خلال الأربعة شهور التالية لانتهاء السنة المالية للنظر فيما يأتي :

- ١ - إقرار انتخاب مجلس الإدارة الذي تم في الاجتماعات الفرعية للصفوف .
- ٢ - مناقشة واعتماد الخطة السنوية للجمعية للسنة المالية التالية واعتماد اللوائح المالية والإدارية للجمعية .

٣ - مناقشة تقرير مجلس الإدارة والاتحاد التعاوني ومراجع الحسابات وتقرير التوجيه المالي والإداري بكل إدارة تعليمية .

٤ - مناقشة الميزانية وحسابات التشغيل والمتاجرة وحساب الأرباح والخسائر والتصديق عليها .

٥ - اعتماد مشروع توزيع الفائض وتقرير مكافأة مجلس الإدارة وتحديد قواعد ومواعيد توزيع العائد ومكافأة رأس المال .

ولا يعتبر الاجتماع أو القرارات صحيحة إلا بحضور وموافقة النسبة المنصوص عليها في المادة (٤٣) من قانون التعاون الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥

ماده ٤١ - تتعقد الجمعية العمومية الطارئة للنظر في الموضوعات الآتية :

- ١ - تعديل اللوائح المالية والإدارية .
- ٢ - تعديل الخطة السنوية .

٣ - استكمال عدد أعضاء المجلس إذا نقص عدده عن النصاب القانوني بانتخاب أعضاء جدد من ذات الصفوف بدلاً من انتهت عضويتهم لأى سبب .

٤ - فصل عضو أو أكثر من أعضاء الجمعية .

ولا يعتبر الاجتماع أو القرارات صحيحة إلا بحضور وموافقة النسبة المنصوص عليها في المادة (٤٣) من قانون التعاون الاستهلاكي المشار إليه .

مادة ٤٢ - تتعقد الجمعية العمومية الاستثنائية للنظر فيما يلى :

- ١ - تعديل النظام الداخلي للجمعية .
- ٢ - حالات الإدماج والاندماج .
- ٣ - تقسيم الجمعية .
- ٤ - حل الجمعية وتصفيتها .

ولا يعتبر الاجتماع أو القرارات صحيحة إلا بحضور وموافقة النسبة المخصوص عليها في المادة (٤٤) من قانون التعاون الاستهلاكي المشار إليه ، ولا تنفذ قرارات الجمعية العمومية الاستثنائية إلا بعد قيدها في السجل المعد لذلك بادارة الشئون القانونية بالديرية أو الادارة التعليمية .

مادة ٤٣ - لا يجوز للجمعية العمومية السنوية أو الطارئة أو الاستثنائية أن تنظر إلا في الموضوعات الواردة في جدول الأعمال المبين في إعلان الدعوة .
ويجوز للجمعية العمومية الطارئة النظر فيما يرد في جدول أعمال لها من موضوعات تدخل في اختصاص الجمعية العمومية السنوية .

مادة ٤٤ - يرأس جلسات الجمعيات العمومية رئيس مجلس الإدارة أو نائبه عند غيابه أو أكبر أعضاء المجلس الحاضرين سنًا في حالة غيابهما ، ويعين الرئيس ملاحظين لمراقبة التصويت بعد موافقة الجمعية العمومية .

مادة ٤٥ - تكون محاضر جلسات الجمعية العمومية ، وقراراتها في دفتر محاضر الجلسات ، ويقع عليها الرئيس وأمين الجمعية وأحد ملاحظي التصويت على الأقل ، ويجب أن يذكر في محضر الجلسة أسماء أعضاء الجمعية الحاضرين والرئيس وأمين الجمعية وملاحظي التصويت والقرارات الصادرة وعدد الأصوات التي حازها كل قرار ، وتبلغ صور محاضر جلسات الجمعية العمومية إلى توجيه التربية الاجتماعية بالديرية والاتحاد التعاوني الكائن في دائرة عمله الجمعية خلال سبعة أيام من تاريخ الاجتماع .

مادة ٤٦ - يسبق اجتماع الجمعية العمومية اجتماعات فرعية لأعضاء الجمعية في كل صف دراسي على حدة حسب نوعية المرحلة التعليمية لانتخاب مجلس إدارة الجمعية . وتسري قواعد اجتماعات الجمعية العمومية على هذه الاجتماعات ويرأس الاجتماعات الفرعية للصفوف الدراسية أكبر الأعضاء سنًا .

الباب التاسع

دفاتر الجمعية والحسابات السنوية وتوزيع الفائض والمال الاحتياطي .

مادة ٤٧ - تبدأ السنة المالية للجمعية في أول سبتمبر وتنتهي في خر أغسطس من كل سنة ، ويجب على أمين الجمعية أن يضع مع مجلس الإدارة في نهاية السنة المالية حسابات الجمعية ويعرضها على الجمعية العمومية بعد اعتمادها من الجهات الرقابية على الوجه المبين في قانون التعاون الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ وعلى مجلس الإدارة أن يعد حتى أول فبراير من كل عام بياناً عن حالة الجمعية المالية «ما لها وما عليها» مصححوناً بتقرير المراجع الداخلي ، وتولى أمين الجمعية نشره على الأعضاء عن طريق لوحة الإعلانات بالمدرسة .

مادة ٤٨ - تمسك الجمعية الدفاتر الآتية :

- ١ - الدفاتر التجارية ، وعلى وجه الخصوص دفتر اليومية والصندوق ، الجرد والعقد وغير ذلك من الدفاتر الحسابية التي تتطلبها طبيعة العمل .
- ٢ - دفتر العضوية ويبين فيه أسماء الأعضاء ، ومحال إقامتهم وتاريخ قبول عضويتهم ومقدار مساهمتهم وكل تغيير يطرأ على عضويتهم سواء بالاستقالة أو الإسقاف أو الوفاة . وكذلك يبين حركة العضوية بين الأعضاء وكل ما يطرأ عليها من إلغاء أو نقل أو تنازل .
- ٣ - دفتر محاضر الجلسات ، وتدون فيه محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية ويجب أن ترقم هذه الدفاتر وتحتم كل صفحة بخاتم شعار الجمهورية قبل بدء العمل فيها ، كما يؤشر عليها في نهاية كل سنة مالية للجمعية من الجهات الرقابية .
- ٤ - دفتر توزيع الفائض ومكافأة رأس المال والعائد على المعاملات على المستحقين .
- ٥ - دفتر عهدة الجمعية ويكون على غرار دفتر ١١٨ ع .
- ٦ - دفتر إيداعات اشتراكات الأعضاء المساهمين مسلسل ومرقم كل صفحة ومحفظ بمختوم المدرسة .

مادة ٤٩ - يتم تحصيل «٢٠٪» (اثنان في الألف) من قيمة المشتريات الإجمالية للجمعيات التعاونية الاستهلاكية الطلابية كاشتراك في الاتحاد التعاوني الاستهلاكي المركزي والاتحادات الإقليمية .

مادة ٥٠ - بعد استرداد جميع المصروفات والأعباء التي تلتزم بها الجمعية خلال السنة المالية بما في ذلك اشتراك كل من الاتحاد التعاوني الإقليمي والمركزي ، والإهلاكات ، المخصصات الأخرى التي يقررها مجلس الإدارة وتفطية ما يكون قد أصاب رأس مال الجمعية من عجز ، ويوزع الفائض الناتج عن نشاط الجمعية بعد اعتماد الميزانية السنوية من الاتحاد التعاوني المختص وتصديق الجمعية العمومية عليها كما يأتي :

- ١ - (١٥٪) لتكوين الاحتياطي القانوني .
- ٢ - (١٥٪) مكافأة رأس المال بحد أقصى لا يجاوز (٦٪) من قيمة الأسهم ، وتخصص هذه المكافآت للأسهم التي انقضى على سداد قيمتها سنة كاملة في نهاية السنة المالية .
- ٣ - (١٥٪) لحساب الخدمات الاجتماعية التي يحددها مجلس الإدارة بناء على توجيهات الإدارة العامة للتربية الاجتماعية («٥٪» لحساب الاتحاد التعاوني الاستهلاكي - «١٠٪» خدمات اجتماعية بالمدرسة) .
- ٤ - (١٠٪) كحد أقصى لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة .
- ٥ - (٥٪) كحد أقصى لحصة العاملين بالجمعية توزع بالتساوي على كل من مدير المدرسة وأمين الجمعية والإخصائي الاجتماعي المختص .
- ٦ - (٥٪) تؤول للاتحاد التعاوني الاستهلاكي للتدريب التعاوني الطلابي والمرشفين على الجمعيات التعاونية الطلابية .
- ٧ - (٥٪) لصندوق الاستثمار بالجمعية العامة للتعاون انطلاقاً يتم توريدها للاتحاد التعاوني المختص لحين إنشاء الجمعية العامة للتعاون الطلابي .
- ٨ - يوزع الباقي على الأعضاء باعتباره عائدًا لكل بنسبة تعامله مع الجمعية ، ويضاف عائد معاملات غير الأعضاء إلى الاحتياطي القانوني .

مادة ٥١ - يضاف إلى رصيد الاحتياطي القانوني علاوة على النسبة المخصصة له من الفائض السنوي الموارد الآتية :

١ - الهبات والوصايا التي لم تخص لغرض معين .

٢ - المنع التي يمنحها أولياء أمور طلاب المدرسة للجمعية سنويًا .

٣ - المبالغ التي يسقط الحق في المطالبة بها من أسمهم رأس المال أو المكافأة أو عائد معاملات الأعضاء وذلك بانقضائه سنة من تاريخ استحقاق أي منها .

٤ - الإيرادات المتحققة من بيع الأصول الثابتة بما يزيد على قيمتها الدفترية .

ولا يتم الصرف من رصيد الاحتياطي القانوني للجمعية في أي أغراض إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من اللجنة التنسيقية المشتركة بكل مديرية تعليمية .

مادة ٥٢ - يجب على مجلس الإدارة توزيع العائد ومكافأة رأس المال طبقاً للقواعد وفي المواعيد التي تحددها الجمعية العمومية .

باب العاشر

انقضاء الجمعية وتصفية أموالها

مادة ٥٣ - تنقضي الجمعية في الأحوال الآتية :

١ - إذا نقص عدد الأعضاء عن خمسين عضواً .

٢ - إذا ضاع رأس مال الجمعية كله أو بعضه بحيث يصعب الاستمرار في العمل مستحيلاً أو داعياً للخسارة .

ويفوض مديرية التربية والتعليم المختص بإصدار قرار الانقضاء، مع التأشير بذلك في السجل المعد لذلك بالشئون القانونية ، ويتولى الاتحاد التعاوني الاستهلاكي المختص إجراء التصفية طبقاً للمادة (٨٠) من قانون التعاون الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ ، ويجب على أمين الجمعية وأعضاء مجلس الإدارة المعاونة في أعمال التصفية متى طلب منهم ذلك .

مادة ٥٤ - لا يجوز أن يوزع على الأعضاء من المال الناتج عن التصفيه أكثر مما أدوه من قيمة الأسهم ، كما لا يجوز إجراء أي توزيع قبل نشر حسابات التصفيه في صورتها النهائية نهائية إلا في الحدود وبالضوابط المنصوص عليها في المادة (٨٢) من قانون التعاون الاستهلاكي المشار إليه .

الباب الحادى عشر

الإدماج والتقسيم

مادة ٥٥ - مع عدم الإخلال بحق الجمعية العمومية الاستثنائية في تقرير إدماج الجمعية التعاونية الاستهلاكية الأساسية الطلابية في جمعية طلابية أخرى أو قبول إدماج جمعية أخرى فيها ، أو اندماج الجمعية مع أخرى في جمعية جديدة أو تقسيم الجمعية إلى جمعيتين أو أكثر ، يجوز أن يصدر قرار بذلك من مدير المديرية التعليمية باعتباره مفوضاً من الوزير المختص بناء على اقتراح الاتحاد التعاوني الاستهلاكي المركزي .

وفي حالة تقسيم الجمعية إلى جمعيتين أو أكثر يجب أن يتضمن قرار التقسيم ما يأتي :

١ - منطقة عمل الجمعيات الجديدة .

٢ - تحديد المراكز المالية وتوزيع أصول وخصوم الجمعية الأصلية على الجمعيات الجديدة .

مادة ٥٦ - تكتسب الجمعية أو الجمعيات التي يتقرر بشأنها الإدماج أو التقسيم الشخصية الاعتبارية بوضعها الجديد بمجرد تسجيلها بالشئون القانونية بمديرية التربية والتعليم ويجب على الجمعيات الجديدة أن تضع نظامها الداخلي طبقاً لهذا النموذج خلال ستين يوماً من تاريخ التسجيل .

الباب الثاني عشر

أحكام عامة

مادة ٥٧ - المدرسة التي تعمل أكثر من فترة دراسية وكل فترة مستقلة بطلابها ، يكون لكل منها جمعية تعاونية طلابية ب مجلس إدارتها وجمعيتها العمومية . على أن تشكل لجنة من الرئيس والسكرتير من كل جمعية تعاونية لكل فترة للاتفاق على الشئون المشتركة ، وعلى أن يكون لكل جمعية نشاطها الاقتصادي المستقل .

مادة ٥٨ - المدرسة التي تضم أقساماً أو أنواعاً تعليمية مختلفة كل منها متة على الصنوف تعتبر وحدة واحدة وبشكل بهذه المدرسة جمعية تعاونية واحدة وفي هذه الحالة يكون مجلس الإدارة مثلاً جميع الصنف والنوعيات بالمدرسة طبقاً للمادة (١٨) من هذا النظام .

مادة ٥٩ - في حالة إضافة أي صنوف دراسية لمرحلة دراسية مختلفة عن المرحلة التي تأسست بها الجمعية ابتداء ، وفي فترة دراسية واحدة ، ينضم طلبة المرحلة المضافة لعضوية الجمعية القائمة ، ويمثلون بمجلس إدارة الجمعية طبقاً للمادة (١٨) من هذا النظام لحين صدور قرار من الجهة المختصة بتعديل وضع وسمى المدرسة أو المعهد .

وزير التربية والتعليم

دكتور/ يسرى صابر حسين الجمل